



الأولى	الحياة الوطنية	جهات	قضايا المجتمع	فكر و فن	صباح العالم	رياضة
--------	----------------	------	---------------	----------	-------------	-------



في غياب تفاصيل النفقات: دائرة المحاسبات تنتقد تصرف «الترويكا» في ميزانية 2013

الاثنين 15 فيفري 2016



نشرت دائرة المحاسبات مؤخراً على موقعها الإلكتروني تقريرها حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2013 استناداً إلى حساب التصرف لأمين المال العام والحساب العام للسنة المالية ومشروع القانون المتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2013.

تعرّض التقرير إلى عدة تفاصيل حسّابية ولكن الملفت للانتباه جملة الاستنتاجات والتوصيات الواردة بالتقرير وأيضاً الانتقادات التي صرحت بها دائرة المحاسبات بخصوص هذه الميزانية.

أول هذه الاستنتاجات تتعلق بالكيفية التي تمّ فيها تقديم الحسابات وهيكلية الحساب العامّ للسنة الماليّة وإصدار النصوص المتعلّقة بقانون الماليّة، فأكدت الدائرة على عدم شموليّة الحساب العامّ للسنة الماليّة وعدم الإفصاح عن معطيات ذات صلة بتنفيذ الميزانيّة ومؤشرات تنفيذها.

تجاوز الأجال القانونية

كما أشارت إلى تجاوز الأجل القانونية لتقديم حساب تصرف أمين المال العام حيث أكدت الدائرة على أن الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية ينصّ على أن يسلم وزير المالية إلى دائرة المحاسبات حساب تصرف أمين المال العامّ قبل موفىّ شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصّة بها، كما يسلمّ الحساب العامّ للسنة الماليّة قبل موفىّ نفس السنة.

غير أن وزارة المالية لم تقدم حساب تصروف أمين المال العام لسنة 2013 إلا بتاريخ 20 أبريل 2015 أي متأخراً عن أجل تقديمه. أمّا الحساب العام والوثائق المصاحبة له ومشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2013 فقد تمّ تقديمه بتاريخ 29 أبريل 2015 أي بعد مرور أربعة أشهر على الأجل القانوني.

خلال قانوني آخر أشارت إليه دائرة المحاسبات تعلق بهيكله الحساب العام للسنة المالية، حيث أفادت أنه تمت في إطار إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف إصدار منشور رئيس الحكومة عدد 42 لسنة 2012 المؤرخ في 23 جوان 2012 والمتعلق «بإعداد إطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية (ميزانية 2013) وذلك بالتوازي مع منشور رئيس الحكومة حول إعداد ميزانية الدولة لسنة 2013.

ولكن المرور إلى هذه المنظومة يستوجب هيكلة ميزانيّة كل وزارة وفق برامج وبرامج فرعية تترجم السياسات العمومية والمهام المكلفة بها حسب برامج، وفي هذا الإطار تمّ اعتبار البرامج كمجال للتصوّف في الصفقات وتقرّر بالنسبة إلى ميزانيّة الدولة لسنة 2013 تقديم ميزانيات الدفعة الأولى من الوزارات النموذجيّة (وزارات الفلاحة والصحة والزيريّة والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني والتشغيل) إلى السلطة التشريعيّة وفق منهجيّة التصرف حسب الأهداف.

غير أنَّ الحساب العام للسنة المالية 2013 والجداول المرفقة به لم تتضمن بالنسبة إلى الوزارات المذكورة تفصيلاً لمبالغ نفقاتها حسب البرامج التي تشرف عليها بل تضمن توزيع نفقات العنوان الأول مبيّنة.

غياب تفاصيل مبالغ النفقات

في ذات السياق أكدت دائرة المحاسبات أنه تبين من خلال النظر في الحساب العام للسنة المالية 2013 عدم الإفصاح عن عدة معطيات ذات صلة بتنفيذ الميزانية من بينها

الموارد الجبائية فيما يتعلق بحجمها الجملي ومبلغ فائض الأداء الذي يتم استرجاعه وحجم الامتيازات الجبائية والديون، إلى جانب عدم الإفصاح عن حجم مستحقات الدولة بعنوان مرابيح المؤسسات والمنشآت العمومية والتي لم يتم تنزيلها بالميزانية مبنية حسب المؤسسات وحسب السنوات.

كما لم تفحص وزارة المالية عن العدد الجملي للالتدابات المَرصُص فيها بموجب قوانين الماليّة والعدد الجملي للالتدابات الفعلية المحققة، إلى جانب غياب حجم الموارد الجائنية المحصّلة خلال السنة من قبل الحسابات الخاصّة في الخزينة خالية من الفوائض المنقولة من التصرف السابق وذلك بغرض تحديد حجم الموارد الجائنية الجمليّة المحصّلة خلال السنة.

ولم تتوفر - وفقا للتقرير- أيضا الوثائق المثبتة للأرصدة في موفى سنة 2013

وهو ما حال حسب دائرة المحاسبات دون التأكد من دقة الأرصدة المدرجة بالحساب العام للسنة المالية، وواعبرت أنه من شأن عدم الإفصاح عن هذه المعطيات أن يحول دون ضبط جملة الموارد المحصلة وجملة النفقات المنجزة وبالتالي دون تمكين السلطة التشريعية من مراقبة مدى التقيد بتراخيصها.

إيمان عبد اللطيف

كلمات دليلية:

تونس 2016 المحاسبات

إضافة تعليق جديد

اسمك

تعلیق *

Index

مقالات ذات صلة

07:14 2015/6/21

صباح الخير: عندما تكشف دائرة المحاسبات المستور...

سببان أساسيان على الأقل من شأنهما أن يدعوا الى التوقف عند التقرير العام الذي تنشرته دائرة المحاسبات حول رقابة تمويل الحملة الانتخابية التشريعية هذا الأسبوع، وأولهما أهمية هذه المؤسسة العليا للرقابة على التصرف في المالية العمومية والتي تكاد تنفرد بالمصداقية والثقة في نظر الرأي...

الأولى **الحياة الوطنية** جهات قضايا المجتمع فكر و فن صباح العالم رياضة

تابعونا على

الفيسبوك تويتر انستغرام

الصباح
 يومية اخبارية سياسية جامعة
 المقر : شارع المحمد البوعزيزي - المنزه تونس
 الهاتف : 71 238 222
 فاكس رئاسة التحرير : 71 753 693
 فاكس التحرير : 71 752 749
 فاكس الادارة : 71 232 761
 فاكس الاعلانات : 71 752 440
 البريد الإلكتروني : redaction@assabah.com.tn

اليومية المستقلة الأولى في تونس
 تونس : اليوميه هجوع روحك